

لما تياسون



خاصة على رئيس المجلس نبيه بري لدوره المزدوج في الاستحقاق: توجيه الدعوة الى جلسة الانتخاب في نطاق صلاحياته الدستورية، والاتصالات والمساعي التي باشرها

لتوفير مناخ ملائم لاكتمال نصاب جلسة الانتخاب. بيد انهم يعترفون، على الاقل حيال انفسهم، بصعوبة التوفيق بين مسارين متناقضين يتجاذبان الاستحقاق، ويتساءلون عن مدى مقدرة رئيس البرلمان على جمع خطين متوازيتين: التوافق على الرئيس قبل الوصول الى جلسة الانتخاب، او حضور الجلسة والاتفاق على الرئيس بعد التثام نصابها.

خامسها، يقول بعضهم ان توجيه دعوة مبكرة الى جلسة الانتخاب من شأنه بلورة مسار الاستحقاق، سواء قبل الوصول الى موعدها او ابانها ما يحمل التكتلين الرئيسيين، قوى 8 و14 آذار، على تحديد خيارتهما بالتنافس بين مرشحين على المنصب او التوافق على مرشح واحد. بذلك يتحوط الجميع من الانزلاق الى الايام الاخيرة من المهلة الدستورية وتعذر الاتفاق، عندئذ، تحت ضغط عامل الوقت.

سادسها، ان قرار رئيس المجلس وهيئة مكتبه في 27 آذار باحتساب الثلثين نصاباً دائماً للحضور في كل دورات الاقتراع، حسم في اذهانهم ما كانوا يسمعون من اراء متضاربة من زعماء سياسيين كانوا يجتمعون بهم في مناسبات شتى، عكست خلافاً وان اقل حدة - لما كان قد رافق الاستحقاق الرئاسي عامي 2007 و2008. ناهيك بقول بعض الزعماء والسياسيين ان الخلاف على النصاب من شأنه تشجيع تعطيل الانتخاب. سرّ السفراء الغربيين ان تحديد النصاب، في معزل عن القرار نفسه، قرره هيئة المكتب بممثليها في قوى 8 و14 آذار واتفاقهم على آلية سحب من التداول جدلاً دستورياً متشعباً. مع ذلك لم يجدوا حرجاً في طرح اسئلة على محاورهم المسؤولين الرسميين، لم يعثروا تماماً على اجاباتها: كيف يمكن ضمان نصاب الثلثين لانعقاد جلسة انتخاب الرئيس في كل دورات الاقتراع في ظل الانقسام الحالي بين التكتلين الكبيرين؟ هل في وسع احد من المرشحين الكبار الوصول الى الرئاسة من الدورة الاولى للاقتراع او من الدورة الثانية حتى ضمانا بقاء ثلثي النواب في قاعة المجلس بعيداً من التوافق عليه؟ هل في الامكان اقتناع المرشحين الكبار بالتخلي لمرشحين يمكن عدّهم صفاً ثانياً بغية انتخاب احدهم؟

كلام في السياسة

مع سليمان وعون وجعج وأخرب... رئيساً؟!

جان عزيز

المسيحيين في لبنان، إلى عملية مناقصة رئاسية تنقلهم كلهم مع ما تبقى من رعائهم الخارجيين، إلى الحوض السعودي. أي أن الهدف، بحسب خصوم الرياض، هو مجرد عملية «بلف» وتزحيط وخدعة مكشوفة، كل الغرض منها عزل حزب الله، لا غير. ويستشهد هؤلاء على صحة رأيهم بالأسلوب السعودي المعروف، فضلاً عن وقائع يقولون إنها دامغة. يسألون مثلاً: اين هو السفير العسيري؟ لماذا لا يعود إلى بيروت إذا كانت النيات السعودية بهذه الإيجابية؟ لا بل لماذا «بحرق» على حركة دافيد هيل الإيجابية عند كل خطوة ومحطة؟ هذا كي لا نعود إلى فتح ملف دوره ومهامه في باكستان. ثم لماذا لا توجه الدعوة إلى عون لزيارة الرياض، بدل استدراجه بتكتيكات إعلامية معروفة ومكشوفة، ليطلب هو الزيارة، فيتم إغراقه وإغراقها بعد الطلب، بسلسلة زيارات ودعوات إلى جميع المرشحين الموارنة. كي تستعيد الرياض ربما دور أبو جمال السني الذكر، في امتحان الرئيس الماروني من خلف مكتب الوصي السوري. حتى سعود الفيصل لم يهنئ نظيره الجديد... الباقي تفاصيل سطحية، من عدة الشغل. أما الأساس فهو ما كتبت «الرياض» نفسها، لجهة وضع دفتر شروط على عون - كما على سواء - ودفعه ودفعهم كلهم إلى دخول نفق الترشيح الرئاسي، عبر تقديم التنازلات وأوراق الاعتماد التي تبدأ ولا تنتهي. ويقرأ أصحاب هذا الرأي في دفتر الشروط السعودي الأخير «أن يكون رئيساً لكل اللبنانيين بدلاً من تحالفه مع حزب الله»، إنه المدخل. والمدخل المذكور يقتضي جهداً استثنائياً لتعويض ما فات وقائم، لأن «عون سجله لا يقل سوءاً عن غيره».

وبعد الإشارة الخبيثة إلى علاقة لبنان بكل من سوريا وإسرائيل والفلسطينيين، يأتي البند الآخر الملازم في دفتر الشروط: «هل يكون عون الرئاسة المرحلة الناجحة أو يضيء اضطراراً جديداً لبلد ظل وضعه حرجاً وأحياناً عاصفاً؟». يبقى البند الأهم في دفتر الشروط أن سلاح حزب الله يستدعي وجود سلاح سني. والسلاح سني لثقلان إلى حرب أهلية. «وهذا قد لا يغيب عن عون أو أي رئيس قادم عليه أن يعرف كيف يسير في مناهة بلد غير مستقر»!

هل فهمتم؟ يسأل مناوتو السعودية والناظرون إلى موقفها بخبث. يوحدون بوعد رئاسي هنا، وينسقون ترشيحاً آخر مباشرة هناك، ويدفعون 3 مليارات دولار لدعم شبه ترشيح هناك، ويستقبلون بعض الموظفين ليوعدوهم مشاريع رؤساء وقادة من جهة رابعة... فيما ورقتهم الفعلية مستورة. علماً أن تلك الورقة مرتبطة باتفاق سعودي - إيراني موهوم الآن، ويحتاج إلى رعاية أميركية - روسية - أوروبية، مستحيلة راهناً. كل الباقي مناورة.

لا صحة لكل هذا الكلام، يقول أصدقاء السعودية في بيروت. ولا لزوم لتفخيد كل ما يقوله المشككون. فالأيام المقبلة ستظهر الحقائق. حول الموقف من عون، ومن الرئاسة، ومن لبنان. فالخبر بكرى ببلاش، حتى ولو كان سعودياً!

بيروي سياسي عارف أنه قبل اسابيع قليلة، كان أحد النواب المكلفين «تاريخياً» بمهاجمة ميشال عون، يستضيف حلقة من أصدقائه في منزله. فجأة استأذن للرد على اتصال ضروري على هاتفه الخليوي إنتحي جانباً دقائق قليلة، قبل أن يعود شخصاً آخر. سحنة قاتمة ووجه أسود وذهن شارذ ومضيف حاضر غائب... حتى فرطت السهرة وانتهت الخفّة قسراً. بعد وقت قليل أدرك الأصحاب أن السبب لم يكن غير مصدر الاتصال الخارجي ومضمونه: من الآن فصاعداً ممنوع تناول عون بأي كلمة. حتى في الملف الوزاري التقني الذي يعتبر النائب نفسه من المتخصصين فيه، وحتى إذا فتح وزير جديد، خلف لوزير عوني، النار على الرامية في موضوع وزارته وسلفه، تلخّز أنت الصمت المطلق والمطبق...

في مكان آخر بعيد عن منزل النائب المقصود، بيروي أحد زاعمي المعرفة ببعض بنوينا سميير جعجج وخفايا «خبطنته» الأخيرة، أن الرجل يتعاطى جدياً مع مسألة ترشيحه إلى رئاسة الجمهورية. يشرح الزاعم، أن الأمر ليس كما خيل للبعض أو كما أحب آخرون تسخيفه أو أبلسته. فترشيح جعجج ليس لإحراق ورقة ميشال عون، وحشره في خانة مرشح 8 آذار، مقابل احتلال جعجج لخانة مرشح 14. ومبادرة جعجج في هذا المجال لا تهدف إلى مجرد الإتيان برئيس وسطي يكون وريثاً غير شرعي على حساب الرجلين، تماماً كما فعل جعجج يوم قرر أن يكون الطائف السوري وريثاً للقوات اللبنانية وللجيش اللبناني سنة 1990. أو كما قرر أن يكون الفراغ النيابي بقرار سني - شيعي مشترك، وريثاً للطرحين المسيحيين عبر القانون الأرثوذكسي والنسبية معاً، يوم خرج عن إجماع بكرى سنة 2013. أكثر من ذلك، لا يهدف جعجج من وراء ترشيحه إلى مجرد حجز كلمة له في اختيار مرشح فريقة، أو حتى ليكون أحد الناخبين الكبار أو المتوسطين أو الصغار في تسمية الرئيس الجديد. ولا حتى الغرض من الترشيح مسألة بروفا أولى وأولية، بحيث يحفظ حقه لاستحقاق أت. فيسلف حلفاءه ويعطيهم هذه المرة، في مقابل الأخذ منهم في المرة التالية... كل هذه النظريات غير دقيقة ولا صحيحة. جعجج مرشح للرئاسة، لأنه فعلياً مرشح للرئاسة. ولأن حظوظه ليست بقليلة. والأهم، ودائماً وفق السياسي العارف الزاعم، أن جعجج مرشح لأنه تشاور مسبقاً في موضوع ترشيحه وفي مساره وماله، مع جهات خارجية عدة، بينها جهات خليجية أساسية، وتحديداً مع جهات سعودية عليا. بين النواب المكبوح والقائد القواني الطموح، جاء كلام «الرياض» ليرمي معادلة ازدواجية على مفهوم الوضوح. الذين لا يرتاحون إلى السعودية ويناثونونها في كل خطاب وفعل، اعتبروا أن ما صدر في الصحيفة السعودية قبل يومين حول موضوع الرئاسة اللبنانية، كشف ما يعتبرونه الطبخة السعودية. ومفادها استدراج الجميع، وخصوصاً

علم وخبر

غرفة طوارئ للنواب

همس أحد النواب الذين يمارسون مهنة الطب، أمام مقربين من الرئيس نبيه بزي مازحاً، بأن على الأخير «تكليف فريق خاص بدير غرفة عمليات للإسعافات الأولية في المجلس، خلال عقد جلسة انتخاب رئيس للجمهورية»، إذ إن «عدداً كبيراً من النواب الحاضرين لن تتحمل قلوبهم الأجواء التي تسود الجلسة، وتحديدًا عند طرح أسماء المرشحين»!

نديم الجميل «شاطر شاطر»

فوجئ أحد نواب الأشرافية، عند اتصاله بزميله النائب نديم الجميل للاستفهام عن بند في أحد مشاريع القوانين التي يناقشها المجلس النيابي، بتسميحه كل بنود مشروع القانون هذا، معزجاً على قوانين أخرى، في استعراض واضح للدروس التي يتلقاها أخيراً

مفتش غير شرعي!

سُجّل اشتباك جديد بين المستقبل ودار الإفتاء بعد تعيين المفتي محمد رشيد قناني الشيخ حسن مرعب مفتشاً عاماً مساعداً للأوقاف، حيث مُنع مرعب بالقوة من دخول مركز الأوقاف في طرابلس. وأشارت المعلومات إلى أن مفتي طرابلس والشمال مالك الشعار يقف وراء منع مرعب بحجة عدم شرعية التعيين، لكونه دون السن القانونية المحددة لتسلم منصب كهذا، كذلك فإنه لا يحمل شهادة إجازة، سواء من كلية الحقوق أو إدارة الأعمال، بحسب الشروط المنصوص عليها في القانون الداخلي لتبوء المنصب.

ما قل ودل

لم يستقبل النائب مروان حمادة أعضاء «لجنة التواصل» النيابية التي كلفها الرئيس نبيه بري التواصل مع الكتل لتأمين نصاب انتخاب رئيس للجمهورية. وقد



برز حمادة لبري بأنه لا يتغيب عن الجلسات، كما أن خياراته السياسية لا تختلف مع خيارات النائب وليد جنبلاط والرئيس سعد الحريري.

في جلسة الاسبوع الماضي وجه المكتب السياسي «إنذاراً أخيراً» الى الجميل

أيضا لكونه عارض البيان الوزاري». جلسة «القلوب المليانة» دامت قرابة ساعتين، وتخطى البحث الأمور السياسية ليصب المجتمعون انتقاداتهم على «إبن بشير»، معترضين على «احتفال مؤسسة بشير الجميل بذكرى اغتياله لا الحزب».

الرئيس الاعلى للحزب لم يكن «ممنوناً» مما يحصل. استنشر بأن «القصة ستفجر اذا لم يضع حدا لها»، فتدخل «طارحا فكرة توجيه انذار لا كتاب فصل لأسبوعين».

ثبات نديم على مواقفه هذه المرة «سَيُترجم في جولاته على المناطق والاتصال بالقاعدة الشعبية، حتى يؤسس للعمل الديمقراطي داخل الحزب، وألا يكون القرار بقبضة شخص واحد»، يقول مقربون منه. تصيف المصادر إن نديم الجميل يخوض اليوم «حرب وجود»، ولهذا السبب «لن يتراجع بعد اليوم، وسيرد على محاولة الإغائه بقساوة».

كان وفيما لمبادئه، معبرا عن شكره لكامل الاسعد. فهكذا يكون الوفاء لا بالطرء». وأشار خلال مداخلة إلى أن «بعضهم عندما يكون في الامر افادة يدعي أنه كتائبي، ويتنصل من حزبته عندما يشاء»، مشبها «هذا البعض» بـ «أكلة الحبنة». وفي موضوع منح الثقة للحكومة، تحدث «عن معارضة أربعة نواب على الاقل للمشاركة في الحكومة، لأنهم يعرفون ماذا يريد الجمهور أكثر من أعضاء المكتب السياسي»، معقبا: «كنت أتمنى لو أن سامي قاطع الجلسة